سياسات التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط –دراسة حالة الجزائر-

Policies of economic diversification in the Arab countries exporting oil

-Case study of Algeria-

أسماء بللعما[1]، دحمان بن عبد الفتاح[2]

[1] جامعة أحمد دراية أدرار، ayanessro@yahoo.com

[2] جامعة أحمد دراية أدرار، benabdelfattah@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2020/04/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط عامة، وفي الجزائر بصفة خاصة، وذلك بالتركيز على أهم السياسات التي اعتمدت في هذا المجال، مع تحليل بعض مؤشرات التنويع الاقتصادي.

خلصت الدراسة إلى أنه بالرغم من النتائج المعتبرة التي حققتها الدول العربية المصدرة للنفط في مجال تنويع صادراتها، يظل النفط مسيطراً على اقتصاداتها، وتبقى مسألة التنويع الاقتصادي في الجزائر رهينة تجاوز التحديات التي تقف أمام تنويع الاقتصاد الوطني، مما يتطلب تبني استراتيجية بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي بالجزائر تضمن التخلص من التبعية للموارد النفطية.

كلمات مفتاحية: التنويع الاقتصادي، الاقتصاد الجزائري، الدول العربية المصدرة للنفط، سياسات التنويع الاقتصادي.

تصنيفات JEL : B22؛ E69؛ F49

Abstract:

This study aims at diagnosing the reality of economic diversification in the Arab oil exporting countries in general, and in Algeria in particular by focusing on the most important policies adopted in this field.

The study concluded that despite the results achieved by the Arab oil exporting countries in the diversification of their exports, oil remains in control of their economies,

المؤلف المرسل: أسماء بللعما، **الإيميل:** ayanessro@yahoo.com

and the question of economic diversification in Algeria remains hostage to the challenges facing the diversification of the national economy. This requires adopting a long-term strategy for economic diversification in Algeria.

Keywords: Economic Diversification; Algerian Economy; Arab Oil-Exporting Countries; Economic Diversification Policies.

JEL Classification Codes: B22 ; E69 ; F49

1. مقدمة

تواجه الدول العربية المصدرة للنفط تحديات اقتصادية كبيرة ناجمة عن اعتماد اقتصاداتها على استغلال المورد الطبيعي المتمثل في النفط، وذلك في ظل ما تتميز به أسعار النفط من تقلبات حادة، ومن صدمات نفطية متكررة، ولتجنب الآثار السلبية للتقلبات المحتملة في أسعار النفط، توجب على الدول العربية المصدرة للنفط تبني سياسات جادة لتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية غير المستقرة، فقد تزايدت أهمية التوجه نحو التنويع الاقتصادي في هاته الدول، إلى درجة أنه أصبح ركناً أساسياً في الخطط والرؤى الاستراتيجية لعدة دول كرؤية 2030 في كل من السعودية والبحرين وقطر، ورؤية الكويت 2035، ورؤية سلطنة عمان 2040 ورؤية الإمارات 2050.

رغم اعتماد عدة اقتصادات منذ أمد بعيد في خططها الإستراتيجية على استهداف تنويع مصادر الإنتاج والتصدير لتنويع مصادر الدخل، إلا أن فئة قليلة فقط من الدول العربية المصدرة للنفط، تمكنت من تحقيق بعض النجاح وإنتاج وتصدير مواد تصنيعية متنوعة ذات قيمة مضافة مهمة، كما استطاع البعض الآخر تنمية وتطوير عدد من الصناعات ذات الصلة بالنفط ومشتقاته، مثل الصناعات البتروكيماوية والأسمدة والمعادن وبعض الصناعات التمويلية الأخرى، فيما أحرزت دول أخرى تقدماً ملحوظاً في تنويع وتنمية قطاعات خدمية على غرار الإمارات، مثل القطاع المالي والسياحي والخدمات اللوجستية، مكنتها في نفس الوقت من تحسين مستويات التنويع في هيكل إيراداتها العامة.

على العموم لا تزال الدول العربية المصدرة للنفط بحاجة إلى تطوير جهودها وسياساتها الموجهة لتنويع اقتصاداتها وهياكلها الإنتاجية، فالنجاح في ذلك يبقى رهيناً بدور الدولة في مواجهة التحديات التي تقف أمام تنويع القاعدة الإنتاجية، ومن ثم خلق منتجات تنافسية ذات قيمة مضافة عالية وضمان أن تأخذ سياسات التنويع الاقتصادي طابع الاستمرارية

والديمومة، وليس الطابع الظرفي، وذلك من خلال التعامل معها ضمن أطر مخططة طويلة المدى، وأن لا يكون فقط بمثابة ردود أفعال ذات طبيعة مؤقتة.

1.1. إشكالية الدراسة :

انتهجت الجزائر كغيرها من الدول العربية المصدرة للنفط، العديد من السياسات الهادفة إلى تنويع اقتصادها، إلا أن هذه السياسات كانت في الغالب ظرفية تتزامن مع انهيار أسعار النفط؛ إذ تميزت بغيات استراتيجية بعيدة المدى لتنويع الاقتصاد الجزائري.

في هذا السياق نطرح التساؤل الجوهري التالي: إلى **أي مدى ساهمت سياسات التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط عامة، وفي الجزائر بصفة خاصة، في الحد من التبعية النفطية؟**

يقودنا هذا التساؤل الجوهري إلى طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتمثل مختلف السياسات التي انتهجتها الدول العربية المصدرة للنفط في سبيل تحقيق التنويع الاقتصادي؟
- ما واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط، وفي الجزائر بصفة خاصة؟
- هل حققت السياسات الاقتصادية التي اعتمدتها الدول العربية المصدرة للنفط التنويع الاقتصادي المنشود؟
- ما هي متطلبات تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

2.1. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط عامة، وفي الجزائر بصفة خاصة، وذلك بالتركيز على أهم السياسات التي أُعتمدت في هذا المجال، مع تحليل بعض مؤشرات التنويع الاقتصادي، بالإضافة إلى محاولة توضيح أهم متطلبات تنويع الاقتصاد الجزائري.

3.1. منهج الدراسة:

لقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي في عرض الطرح النظري المتعلق مفهوم سياسات التنويع الاقتصادي؛ والمنهج التحليلي في قراءة البيانات المتوفرة حول مؤشرات التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط والجزائر على وجه التحديد.

2. أهمية التنويع في إطار اقتصادات الدول العربية المصدرة للنفط

1.2مفهوم التنويع الاقتصادي:

يعتبر التنويع الاقتصادي سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية؛ رفع القيمة المضافة؛ تحسين مستوى الدخل؛ توسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد، وعادة ما يكون لجهود التنويع الاقتصادي ثلاثة أهداف متداخلة، تثبيت النمو الاقتصادي؛ توسيع قاعدة الإيرادات؛ رفع القيمة المضافة القطاعية. (التوني، 2002، صفحة 08)

تعد سياسات التنويع الاقتصادي إحدى الأدوات الهامة في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة، وتعتبر من أهم التحديات التي تواجه اقتصادات الدول التي تعتمد بشكل كبير على تصدير سلعة واحدة هي النفط، والتي تتعرض عوائدها للتقلبات والتذبذبات في الأسواق العالمية، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها في دفع عجلة التنمية المستدامة. (فقير و عبابة، 02،03 نوفمبر 2016)

بشكل عام يتضمن التنويع تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع. (Le- Yin, 2003, p. 07) وبالمعنى الواسع فالتنويع الاقتصادي يعني أنه على البلد أن ينتج لتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات. (paul, 2008, pp. 13-14)

أما من حيث التركيز على الهدف الأساس من التنويع فهو" تخفيض الاعتماد على قطاع النفط وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير نفطي وصادرات غير نفطية ومصادر إيرادات أخرى، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية. (لافي مرزوك و مكي حمزة، 2014، صفحة 57)

يعرف التنويع الاقتصادي بصورة أساسية في إطار اقتصادات الدول العربية النفطية على أنه: "عملية تستهدف تقليل مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وفي الإيرادات الحكومية، من خلال تنمية القطاعات غير النفطية، وتقليص دور القطاع الحكومي، وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي". (بلقلة، 2015/2014، صفحة 234)

2.2 أهمية التنويع الاقتصادي بالنسبة للدول النفطية:

تبرز أهمية التنويع الاقتصادي في خلق قطاعات إنتاجية جديدة تعمل على زيادة مصادر الدخل وتقلل الاعتماد الكلي على القطاعات التقليدية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، (كاظم

معلة و محمد أحمد، 2015، صفحة 46)، فهناك العديد من المنافع التي يمكن أن تنشأ عن الاقتصاد الأكثر تنوعاً، أهمها أن يصبح الاقتصاد أقل تعرضاً للصدمات الخارجية، زيادة تحقيق المكاسب التجارية، تحقيق أعلى معدلات الإنتاج، يساعد أكثر على التكامل الإقليمي، بالإضافة إلى أنه يخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص. (United Nations, 2011, p. 14)

كما تظهر أهمية التنويع بالنسبة للدول النفطية في الآتي: (الجبوري، 2016)

- بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية، بعيداً عن النفط مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي؛
- تنمية اقتصادية متوازنة إقليمياً واجتماعياً؛
- تحقيق الاستقرار للموازنة العامة، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى؛
- تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية بتوفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية وأجنبية ومؤسسات إدارية وبيئة اجتماعية عن طريق توفير الأموال المطلوبة.

3.2 مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي :

يعتبر مؤشر هرفندل- هيرشمان (HERFINDAL- HIRSHMAN) من أشهر المؤشرات التي تقيس درجة التنويع الاقتصادي لأي اقتصاد، تتراوح قيمته ما بين الصفر (0) والواحد (1)، بحيث كلما اقترب هذا المؤشر من الصفر دل ذلك على التنوع الاقتصادي، وكلما اقترب المؤشر من الواحد دل ذلك على عدم التنوع الاقتصادي، أي التركز الاقتصادي، ويحسب هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية: (بللعما و بن عبد الفتاح، 2018، صفحة 333)

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(^{x_i}/_{X}\right)^2} - \sqrt{^{1}/_{N}}}{1 - \sqrt{^{1}/_{N}}}$$

حيث: Xi: الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i ؛

X: الناتج المحلي الإجمالي PIB؛

N: عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات).

بالإضافة إلى هذا المؤشر هناك مؤشرات أخرى تعتبر كأدلة على مستوى التنويع، تتعلق أساساً بأداء الاقتصاد الكلي وهي: (نوري، 2014، الصفحات 35-36)

- درجة التغير الهيكلي؛
- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار أسعار النفط؛
- تطور إيرادات النفط كنسبة من مجموع إيرادات الدولة؛
- تطور الصادرات غير النفطية وتكوينها؛
- التوزيع القطاعي للقوى العاملة؛
- نسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي؛
- توزع ملكية الأصول بين القطاعين العام والخاص.

3. تشخيص واقع التنويع الاقتصادي في الاقتصادات العربية المصدرة للنفط

1.3 سياسات التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط:

تركز السياسات الداعمة لتنويع الاقتصاد على تأمين بيئة اقتصادية مستقرة، وتحسين مناخ الأعمال، والاستثمار في البنية التحتية والتعليم، بالإضافة إلى تعزيز دور القطاع الخاص، من خلال ضمان نظم للتعليم والتدريب توفر المهارات اللازمة للعمل في القطاع الخاص، وتدعم أنشطة البحث عن فرص العمل. (صندوق النقد الدولي، 2014، صفحة 04)

إدراكاً من الدول العربية لأهمية تنويع هياكلها الاقتصادية تبنت مجموعة من السياسات لعل أهمها يتمثل في الآتي:

- تبني سياسات تستهدف دفع النمو الاقتصادي والتقليل من حدة تأثير الصدمات النفطية على أدائها الاقتصادي تمثلت في الإنفاق الجاري والإبقاء على الإنفاق الاستثماري عند مستويات داعمة للنمو لحفز الطلب الكلي مع التركيز على مشروعات البنية الأساسية المادية والبشرية ودعم المبادرات الهادفة إلى زيادة مستويات تنويع مصادر الدخل؛ (وزارة الاقتصاد، 2016، صفحة 17)
- إنشاء صناعات ناجحة تندرج في مجالات البتروكيماويات والمعادن الأساسية، وإيجاد قاعدة عريضة من الصناعات التحويلية، وتنمية الموارد الزراعية، ونمو قطاع الخدمات، بما يشمل الخدمات المالية، فضلا عن السياحة، وإحراز بعض التقدم في خصخصة مؤسسات، ومرافق القطاع العام؛
- تخفيف وإزالة القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي سعياً إلى تشجيع الاستثمارات في مشاريع تخدم التنويع؛ (بلقلة، 2015/2014، الصفحات 235-236)

- تقديم العديد من الحوافز الضريبية والاستثمارية للقطاع الخاص للمساهمة بشكل أكبر في عدد متنوع من القطاعات الاقتصادية، كما اهتمت الدول العربية النفطية بتعزيز مساهمة قطاع الخدمات في الناتج، لاسيما قطاع الخدمات الحكومية لتوفير البيئة المواتية للاستثمار والنمو في المقابل تبنت الدول العربية غير النفطية سياسات مختلفة لتعزيز القدرة التنافسية الصناعية والتصديرية والخدمية ساعدت على زيادة مساهمة تلك القطاعات في توليد الناتج؛ (عبد المنعم، 2012، صفحة 18)
- تبني أسعار متحفظة في تقديرات إيرادات الميزانية المالية، وإنشاء صناديق لاستقرار العائدات النفطية؛ (بلقلة، 2015/2014، صفحة 246)
- كما استهدفت السياسات الضريبية في الدول العربية خلال الفترة 2011-2015 دعم وتنويع مصادر الإيرادات المالية بعيداً عن النفط والمواد الأولية الأخرى لمواجهة آثار التطورات الاقتصادية والمالية الدولية على الاقتصادات العربية، من خلال زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية ورفع كفاءة التحصيل وتعزيز الامتثال الضريبي. (صندوق النقد العربي، 2017، صفحة 03)

تبرز الإمارات العربية المتحدة كتجربة ناجحة في التنويع الاقتصادي، من بين الدول العربية المصدرة للنفط، وذلك كونها البلد العربي الأول الذي يحقق مستويات عالية في جملة من المؤشرات العالمية التي تبين مدى نجاح هذا البلد في تنويع الاقتصاد، خاصة ما تحققه في مجال الطيران، كما أنه لا يمكن إغفال الجهود المستمرة التي تبذلها دول المملكة العربية السعودية في سعيها لتحقيق التنويع الاقتصادي، لذا ارتأينا الوقوف على أهم السياسات التي اتبعتها كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية لتحقيق التنويع الاقتصادي، كأمثلة عن سياسات التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط.

1.1.3 سياسة التنويع الاقتصادي في الإمارات: يمكن توضيح أهم خطوات التنويع الاقتصادي لدولة الإمارات في الآتي:

- إنشاء المدن الصناعية، ومتابعة تطويرها عن كثب، واستقطاب الخبرات الأجنبية لتأسيس صناعات محلية قادرة على المنافسة، بالتزامن مع إنشاء المعاهد الصناعية لإعداد وتدريب اليد العاملة، وإنشاء مراكز أبحاث متخصصة؛ (عبد الرحمان و آخرون، 02، 03 نوفمبر 2016)

- تبنت الإمارات سياسة مالية توسعية ركزت على ضخ مبالغ كبيرة من الإيرادات النفطية في تطوير وترقية البنية التحتية، من أجل خلق فرص للقطاع الخاص وتخفيض كلفة ممارسة الأعمال، بالإضافة إلى بنية تحتية متطورة أسهمت السياسة المالية من خلال الإعفاءات الضريبية في رفع ربحية مشاريع القطاع الخاص، ومن ثمة تنويع الاقتصاد. (بدوي و أحمد، 2010، صفحة 14)
- انتهاج نظم حديثة لتحصيل رسوم الخدمات الحكومية الأساسية كتطوير شبكات متميزة من المواصلات العامة والعمل على تطوير خطوط السكك الحديدية؛ وتجدر الإشارة إلى أنه في عام 2000 تم تبني نظام مالي جديد لإدارة النفقات العامة يعتمد على أسلوب الكفاءة في استخدام الموارد بدلاً من أسلوب التنمية الشاملة، وذلك بهدف ترشيد النفقات وزيادة فاعليتها. (عميرة، 2002، صفحة 12)
- تستثمر الإمارات فوائضها النفطية في تطوير القطاع غير النفطي، خاصة في مجال الطيران والسياحة الرياضية والصناعات الخفيفة، بالإضافة خدمات النقل وتجارة التجزئة. (ديفاراجان و متقي، 2016، صفحة 28)فعلى سبيل المثال خلال الفترة 2012-2015 ارتفعت نسبة إسهام القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي من 11.2% سنة 2012، إلى 15.4% سنة 2015،(International Monetary Fund, 2015, p. 04) وهو ما يثبت نجاح دولة الإمارات العربية المتحدة في تنويع اقتصادها.
- وضع مخططات مستقبلية للتنويع كرؤية الإمارات 2021 ورؤية أبو ظبي 2030، بعد نجاح مشروع دبي 2015، بالإضافة إلى استراتيجية الطاقة 2050 التي تضمن بيئة اقتصادية مريحة للنمو في جميع القطاعات، وكذا تنويع مصادر الطاقة. (وزارة الطاقة: الإمارات العربية المتحدة، 2017، الصفحات 06-07)

2.1.3 سياسة التنويع الاقتصادي في السعودية: يمكن تلخيص أهم الخطوات التي اعتمدتها المملكة العربية السعودية بهدف تنويع قاعدتها الإنتاجية في الآتي:

- تطوير التجارة من تجارة محدودة موسمية (كموسم الحج) إلى تجارة تقوم على أسس اقتصادية ثابتة؛
- زيادة مشاركة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي لمختلف القطاعات (مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء وشركات الطيران، والخدمات البريدية والسكك الحديدة والمدن الصناعية وخدمات الموانئ ومرافق المياه والاستثمار)؛

- إنشاء وتطوير العديد من المدن الصناعية في مختلف مناطق المملكة، وتزويدها بكافة الخدمات والمرافق، إضافة لإنشاء الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية عام 2001، كهيئة مستقلة للإشراف على إنشاء وإدارة المدن الصناعية؛ (حسن و داود، 27-29 مارس 2017)
- إعداد خطط مستقبلية للتنويع بحيث عملت حكومة المملكة على إعداد خطة تنمية للأعوام 2015-2019، تركز من خلالها على التنويع بالاعتماد على مجموعة مختلفة من الصناعات الحيوية من بينها السيارات والأجهزة المنزلية، والطاقة الشمسية. (بوابة جدة الاقتصادية، 2015، صفحة 10) بالإضافة إلى رؤية المملكة 2030، التي تستهدف زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية، ورفع نسبة الصادرات غير النفطية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي.

2.3 بعض مؤشرات التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط:

بعد الوقوف على أهم السياسات التي اتبعتها الدول العربية المصدرة للنفط في سبيل تنويع اقتصاداتها، نحاول من خلال الآتي تحليل بعض المؤشرات الدالة على مستويات التنويع الاقتصادي في هذه الدول. (تعتمد هذه الدراسة على الدول العربية المصدرة للنفط التالية: الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، العراق، عمان، قطر، الكويت، ليبيا، مصر، اليمن).

1.2.3 الأهمية النسبية للقطاعات في الناتج المحلي الإجمالي: يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات لقياس درجة التنويع الاقتصادي، ويوضح الشكل الموالي تفصيل الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الرئيسية للنشاط الاقتصادي بالنسبة للدول العربية المصدرة للنفط.

الشكل 1: تطور مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة (2000- 2016)

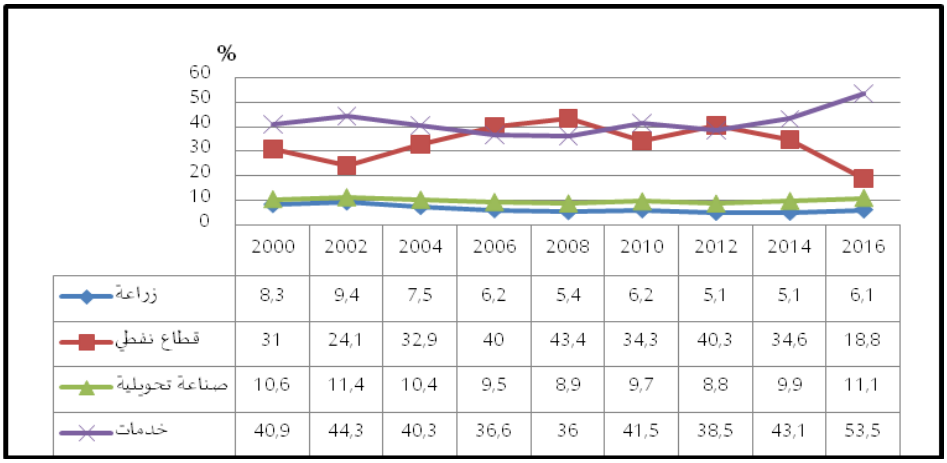

	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2016
زراعة	8,3	9,4	7,5	6,2	5,4	6,2	5,1	5,1	6,1
قطاع نفطي	31	24,1	32,9	40	43,4	34,3	40,3	34,6	18,8
صناعة تحويلية	10,6	11,4	10,4	9,5	8,9	9,7	8,8	9,9	11,1
خدمات	40,9	44,3	40,3	36,6	36	41,5	38,5	43,1	53,5

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على: صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أعداد مختلفة.

نلاحظ من الشكل رقم (01) ما يلي:

- تذبذب في نسب إسهام القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2012، بحيث تراوحت نسبة مساهمته بين 24% و40%، بينما نجد هذه النسبة عرفت انخفاضاً مستمراً بعد تلك الفترة بداية من سنة 2013 إلى أن وصلت إلى 18.8% سنة 2016، ويعود السبب في ذلك إلى تراجع أسعار النفط على المستوى العالمي؛
- إن القدر الأكبر من النمو في القطاع غير النفطي تحقق من إسهام قطاع الخدمات، فقد انتقلت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 40% سنة 2000، إلى 53% سنة 2016، في حين أسهم قطاعي الزراعة والصناعات التحويلية بنسب معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي.

2.2.3 نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات: إن تتبع تطور مساهمة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات، يُمكن من معرفة مدى حدوث التنوع في الصادرات، بحيث كلما انخفضت نسبة إسهام الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات، دل ذلك على ارتفاع إسهام الصادرات غير النفطية من إجمالي الصادرات وبالتالي تحقيق التنويع.

على مستوى الدول العربية المصدرة للنفط فرادى، حققت كل من الإمارات، البحرين، الجزائر، السعودية، قطر وليبيا جهود معتبرة في تنمية صادراتها غير النفطية والتقليل من هيمنة صادرات النفط، بحيث انتقلت نسبة إسهام الصادرات النفطية لهذه الدول من 33%، 44%، 48%،57%، 43% و75% على التوالي سنة 2007، إلى 15% 39%، 18%، 11% و40% على التوالي سنة 2016. (لقد تم حساب هذه النسب من قبل الباحثين بالاعتماد على إحصائيات صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة).

لمعرفة مدى تنوع صادرات الدول العربية المصدرة للنفط (مجتمعة)، ندرج فيما يلي شكل بياني يوضح تطور نسبة إسهام الصادرات النفطية من إجمالي صادرات الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة (2005- 2016).

الشكل 2: تطور نسبة إسهام الصادرات النفطية من إجمالي صادرات الدول العربية المصدرة للنفط للفترة (2005- 2016)

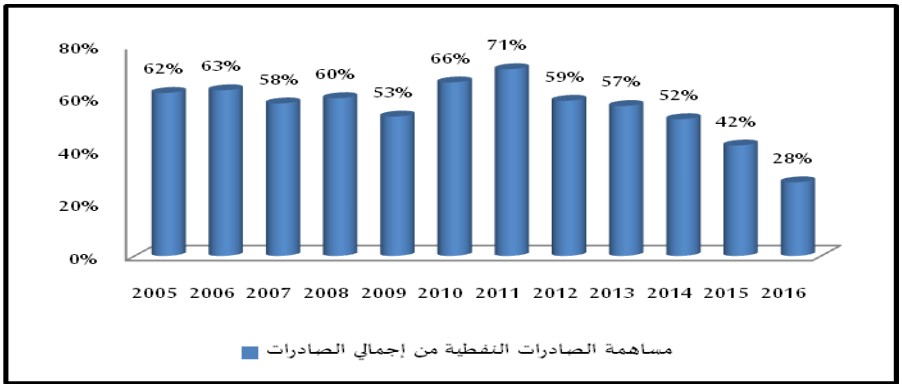

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أعداد مختلفة.

يتبين من الشكل رقم (02) ما يلي:

- عرفت نسبة إسهام الصادرات النفطية من إجمالي صادرات الدول العربية المصدرة للنفط، تذبذب طفيف بين الانخفاض والارتفاع خلال الفترة 2005- 2011، إلا أنه يلاحظ أن الصادرات النفطية تبقى تمثل نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات، حيث بلغت أعلى نسبة لها خلال تلك الفترة 71%؛
- خلال الفترة 2012-2016 تراجعت نسبة إسهام الصادرات النفطية من إجمالي صادرات الدول العربية المصدرة للنفط، بحيث انتقلت هذه النسبة من 59% سنة 2012، إلى

28% سنة 2016، وهو ما يعكس جهود الدول العربية في تنمية صادراتها خارج النفط، إلا أنه لا يمكن تجاهل الانخفاض الذي عرفته أسعار النفط في تلك الفترة كسبب لذلك.

3.2.3 نسبة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات: شهدت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من إجمالي إيرادات الدول العربية المصدرة للنفط، تذبذباً بين الانخفاض والارتفاع خلال الفترة 2004-2012، لتعرف بعد ذلك انخفاض مستمر خلال الفترة 2012-2016، بحيث تراجعت نسبة مساهمتها من 75% سنة 2012، إلى 45% سنة 2016، ويوحي ذلك إلى التوجه نحو التنويع الاقتصادي إلا أنه قد يعود سبب هذا التراجع في نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من إجمالي إيرادات الدول العربية المصدرة للنفط، إلى انهيار أسعار النفط على المستوى العالمي بداية من منتصف سنة 2014. والشكل الموالي يوضح تطور مساهمة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات للدول العربية المصدرة للنفط للفترة 2004-2016.

الشكل 3: تطور مساهمة الإيرادات النفطية من إجمالي إيرادات الدول العربية المصدرة للنفط للفترة (2004- 2016)

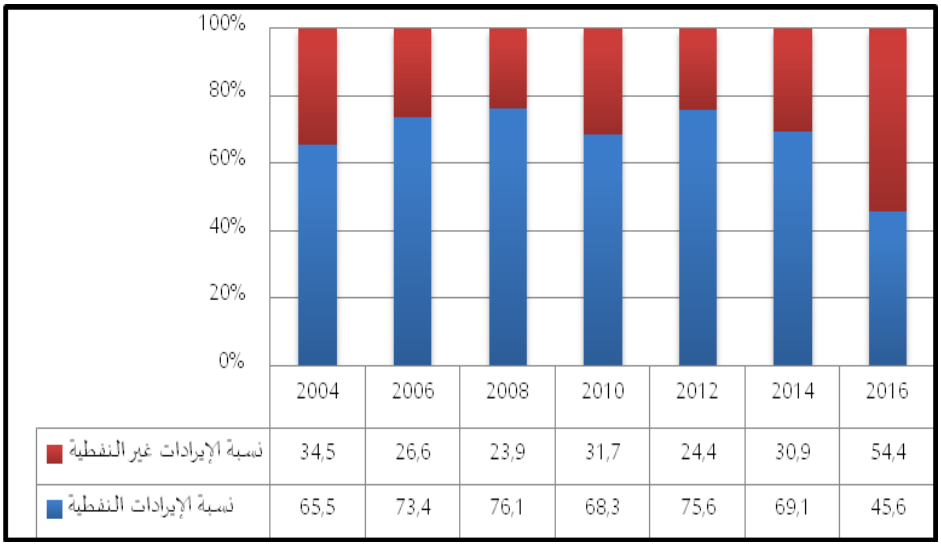

	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2016
نسبة الإيرادات غير النفطية	34,5	26,6	23,9	31,7	24,4	30,9	54,4
نسبة الإيرادات النفطية	65,5	73,4	76,1	68,3	75,6	69,1	45,6

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أعداد مختلفة.

4. تشخيص واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر

1.4 سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر:

من بين أهم الإجراءات التي اتخذتها الجزائر في سبيل تنويع الاقتصاد الوطني نجد:

1.1.4 تنفيذ برامج للاستثمارات العمومية (2001-2014): بداية من سنة 2001 انتهجت الجزائر سياسة مالية توسعية، حيث خصصت موارد مالية كبيرة، في ظل الوفرة في المداخيل الناجمة عن التحسن في أسعار النفط آنذاك، في تطبيق برامج تنموية ضخمة تجسدت في ثلاث برامج: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001- 2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005- 2009)، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010- 2014)، وتهدف هذه البرامج إلى إنعاش النمو الاقتصادي والتغلب على العوائق والنقص المسجل على الهياكل القاعدية وبيئة الاستثمار وزيادة التكامل بيت قطاعات الاقتصاد المختلفة.) عماري و محمادي،11 ، 12 مارس(2013

2.1.4 تنفيذ الخطة الخماسية للنمو (2015-2019): ترتكز هذه الخطة بشكل خاص على قطاعات أساسية كالطاقة، هندسة المياه والبناء والصحة، والتربية والتكوين المهني، وهو ما يشكل فرصة للجزائر لإعادة النظر في نموذجها الاقتصادي وإعادة توجيه الاستثمارات العامة والخاصة نحو القطاعات الإنتاجية المتمثلة في الصناعة والفلاحة. (اللجنة الاقتصادية لإفريقيا: مكتب شمال إفريقيا، 2018)

3.1.4 تقديم حوافز للاستثمار وتنمية الصادرات: بحيث تحتوي قوانين المالية السنوية وكذا القوانين المنظمة للاستثمار في الجزائر، على مجموعة من الحوافز الضريبية المشجعة للاستثمار في القطاعات غير النفطية، وتنمية الصادرات خارج قطاع النفط.

4.1.4 الشراكة بين القطاعين العام والخاص: اتخذت الجزائر إجراءات تستهدف تحقيق الشراكة بين القاعين العام والخاص، نذكر منها:

- فتح رأس مال الشركات العمومية أمام الاستثمار الخاص: يتمثل هذا الإجراء في القانون الذي يسمح بفتح رأس مال بعض الشركات العمومية في حدود 66% بالنسبة للمؤسسات العمومية و34% للمؤسسات الخاصة، بهدف الزيادة في مردودية هذه المؤسسات؛ (وكالة الأنباء الجزائرية، 2018)
- وضع ميثاق شراكة الشركات: بحيث وقع كل من الحكومة، الإتحاد العام للعمال الجزائريين وأرباب العمل على ميثاق يستهدف تحقيق الشراكة بين المؤسسات العمومية أو مؤسسات وهيئات من نوع مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري من جهة، وشركاء ذوي رؤوس أموال غير مقيمة و/أو ذوي رؤوس أموال مقيمة من جهة

أخرى، بحيث يمكن تجسيد هذه الشراكة في شكلين: الشراكات التعاقدية المحضة مع أو دون شخصية معنوية، قائمة على عقد أو عدة عقود تعاون، والتي تكون بصفة عامة متعلقة سواء بعملية معينة أو بنشاطات ملحقة للشركاء (أبحاث، نقل، تأمينات، تسويق وإعلام آلي وغيرها)؛ والشراكات القائمة على استحداث كيانات يكون للشركاء فيها مسؤولية محدودة وغير محدودة أو غير محدودة كليةً تضامنية أو لا. إضافة إلى ذلك يخص الميثاق كل المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة ومختلف قطاعات النشاط وكذا المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري وهيئات أخرى تابعة للدولة وكيانات القطاع الفلاحي. (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2018)

5.1.4 بناء نموذج اقتصادي جديد: تتطلع الجزائر إلى تحقيق تغيير جذري لهيكل اقتصادها بحلول العام 2030، وذلك في رؤية لاقتصاد حقيقي متنوع تنافسي قادر على التصدير، حيث تبنت نموذج اقتصادي يرتكز من جهة على مقاربة مستجدة لسياسة الموازنة لتغطية الفترة 2016- 2019، ومن جهة أخرى يقوم على آفاق لتنويع وتحويل بنية الاقتصاد في آفاق 2030.

2.4 عرض وتحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر:

نركز هنا على بعض المؤشرات، وهي: الأهمية النسبية للقطاعات في الناتج المحلي الإجمالي؛ مؤشر تركز وتنوع الصادرات؛ مساهمة القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي، مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات الجزائرية.

1.2.4 الأهمية النسبية للقطاعات في الناتج المحلي الإجمالي: لمعرفة مدى مساهمة القطاعات الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، ندرج الجدول التالي الذي يوضح تطور إسهام القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2000- 2018).

الشكل 4: تطور إسهام القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2000-2018)

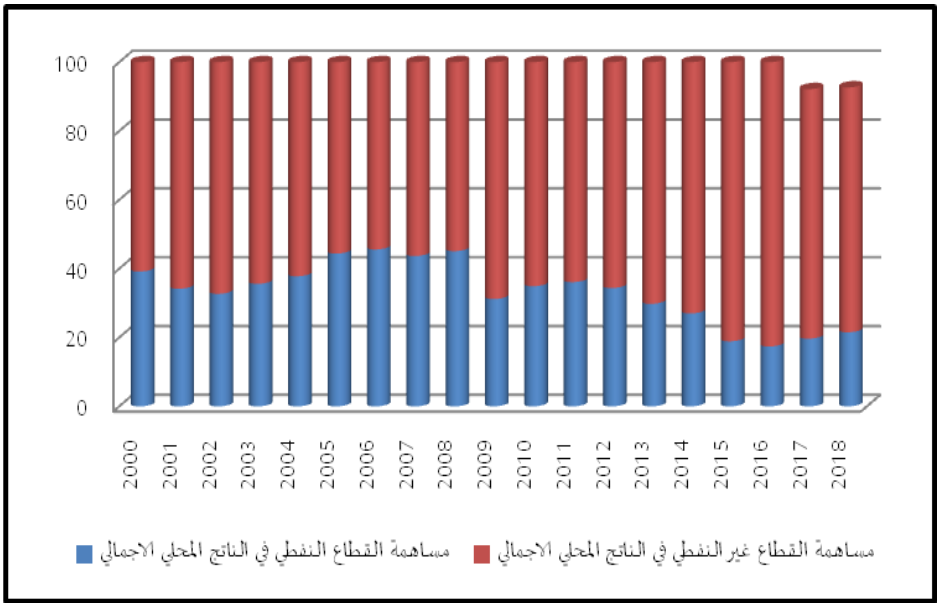

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على **النشرات الإحصائية لبنك الجزائر** أعداد مختلفة.

يتبين من الشكل رقم (04) أن هناك تراجع تدريجي في الإسهام المباشر لقطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، حيث بلغت نسبة مساهمته سنة 2006 حوالي 54%، وهي أعلى نسبة مساهمة لهذا القطاع خلال الفترة (2000-2018)، لتصبح هاته النسبة في حدود 21% سنة 2018، وقد لا يدل هذا التراجع على توجه الاقتصاد الجزائري إلى التنويع، ذلك أنه لا يمكن إغفال انهيار أسعار النفط كسبب رئيس لتراجع إسهام قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر.

2.2.4 تركز وتنوع الصادرات في الجزائر: لتتبع واقع مؤشر التنوع والتركز في الجزائر ندرج الشكل الموالي.

الشكل 5: تطور مؤشر تنوع وتركز الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000- 2016)

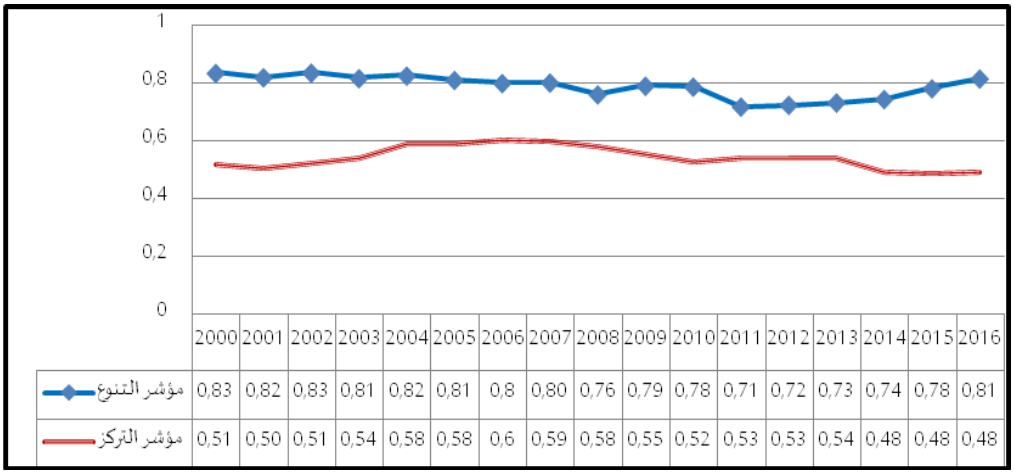

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مؤشر التنوع	0,83	0,82	0,83	0,81	0,82	0,81	0,8	0,80	0,76	0,79	0,78	0,71	0,72	0,73	0,74	0,78	0,81
مؤشر التركز	0,51	0,50	0,51	0,54	0,58	0,58	0,6	0,59	0,58	0,55	0,52	0,53	0,53	0,54	0,48	0,48	0,48

المصدر: من إعداد الباحثتين بناءاً على **إحصائيات الأونكتاد**: http://unctadstat.unctad.org/FR/

يشير تطور مؤشر التنوع خلال الفترة (2000- 2016) في الشكل رقم (05) إلى أن صادرات الجزائر لم تصل بعد إلى درجة التنوع المقبولة، حيث أن قيمة هذا المؤشر تراوحت بين 0.7 و0.8؛ أما فيما يخص مؤشر التركز، فقد تراوحت قيمه خلال هاته القترة بين 0.5 و0.6 وهي قيمة تدل على تركز صادرات الجزائر، والدليل على ذلك تطور مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات من (97.56%) بقيمة 43.937 مليار دولار سنة 2005 إلى (95.54%) بقيمة 60.304 مليار دولار سنة 2014. (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2017) وبالتالي نقول أن الاقتصاد الجزائري يعد من الاقتصادات الأكثر تركزاً والأقل تنوعاً.

3.2.4 مساهمة القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي: إن دراسة مدى مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وتغيره عبر الزمن، تمكن من معرفة مدى التنويع الاقتصادي، فإذا كان هذا القطاع في نمو مستمر يعني ذلك أن هناك تنويع اقتصادي والعكس، وفيما يلي عرض لتطور نسبة مساهمة القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر.

الشكل 6: تطور نسبة مساهمة القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة (2000-2018)

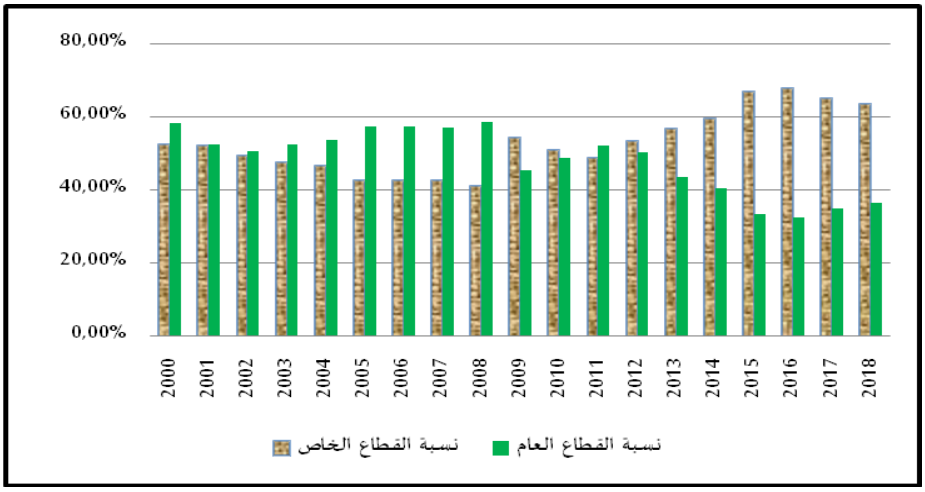

المصدر: من إعداد الباحثتين استناداً إلى **الديوان الوطني للإحصاء:**
http://www.ons.dz/-Compte-de-production-et-compte-d-.html

يبين الشكل رقم (06) تطور نسبة مساهمة كل من القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال الفترة (2000- 2018)، حيث نلاحظ تفوق القطاع العام على القطاع الخاص في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ولو أنه بفارق طفيف في السنوات من 2009 إلى 2011، فلم تتعدى نسبة مساهمة القطاع الخاص 55% خلال هذه السنوات، ثم تفوق القطاع الخاص عن القطاع العام خلال باقي السنوات مسجلاً أعلى نسبة له قدرت بـ 67% سنة 2016، إلا أن هذا التغير كان نتيجة لانخفاض إنتاج قطاع المحروقات الذي يمثل القطاع العام، وبالتالي نستنتج أن الفترة (2000- 2011) تميزت بعدم وجود تنويع اقتصادي، أما الفترة (2012- 2018) يمكن تفسيرها بأثر التذبذب في قطاع النفط؛ مما لا يجعلنا نرجع ذلك إلى تنويع الاقتصاد بشكل أساس.

4.2.4 مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات: يمكن إبراز مدى مساهمة كل من الإيرادات النفطية وغير النفطية في إجمالي إيرادات الجزائر من خلال الشكل التالي:

الشكل 7: تطور نسبة الإيرادات النفطية وغير النفطية من إجمالي الإيرادات في الجزائر للفترة (2004-2017)

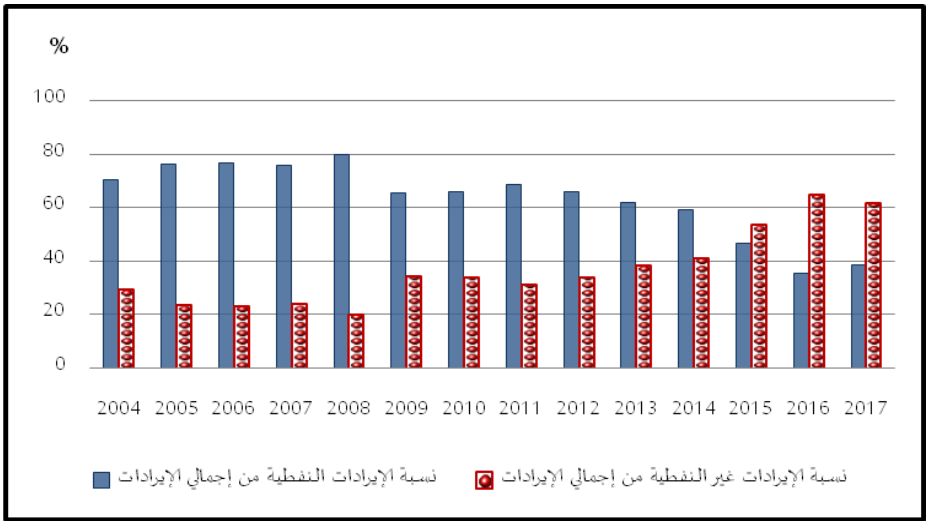

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على **التقارير السنوية لبنك الجزائر** (2008؛ 2013؛2016؛ 2017).

يتضح من الشكل رقم (07) أن الإيرادات غير النفطية أسهمت بنسب متواضعة في تشكيل الإيرادات العامة، حيث تراوحت من 20% إلى 40% خلال الفترة 2004-2014، مقارنة بالإيرادات النفطية التي أسهمت بنسب مرتفعة في إجمالي الإيرادات تراوحت من 60% إلى 80% خلال نفس الفترة، لتسيطر على هيكل الإيرادات العامة، إلا أنه يلاحظ خلال الفترة 2015-2017، ارتفاع نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية، وانخفاض نسبة مساهمة الإيرادات النفطية، وذلك نتيجة تراجع مداخيل الجزائر من العوائد النفطية.

5. متطلبات تنويع الاقتصاد الجزائري

تبين أن الاقتصاد الجزائري لا يزال في تبعية للقطاع النفطي، ولم يعرف بعد مستوى التنويع الاقتصادي، مما يستدعي ضرورة اتخاذ مجموعة من الإجراءات والسياسات لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، لذا نطرح في هذا المجال مجموعة من المتطلبات كالآتي:

- **تغيير نموذج النمو** الجزائري الذي تقوده الدولة، والمعتمدة على المحروقات إلى نموذج أكثر تنوعاً - تنويع الاستثمار في قطاعات مختلفة- يقوده القطاع الخاص، وهو ما يعني

ضبط آليات النمو الاقتصادي، من خلال ضبط التشريعات وتحريك القطاعات الراكدة بواسطة آلية ذكية لاستقطاب رأس المال الوطني والأجنبي؛

- **تحسين كفاءة الإنفاق العام**: ويعني ذلك ضرورة عزل النفقات الحكومية (الجارية تحديداً)، وبشكل تدريجي عن الإيرادات النفطية المتقلبة وبما يعزز مسارات النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي في الاقتصادات النفطية العربية. فمن الضروري أن تكون هناك إدارة مالية عامة قوية لها القدرة على توفير توقعات عائدات الموارد، وتحديد المخاطر المالية على جانبي الإيرادات والنفقات على حد سواء؛ دون إغفال ضرورة إدخال أساليب تقييم برامج كل من الإنتاجية والنفقات، إما قبل أو بعد وقت قصير من التنفيذ، حتى تتم معالجتها في الوقت المناسب؛ (kamiar, Jeffrey B, & Hoda, 2018)
- **الاستثمار في العنصر البشري**: أي الاستثمار في الطاقات الكامنة التي يوفرها قطاع التعليم باعتبار هذا الأخير مفتاح للنمو، وليس الاكتفاء به كخدمة اجتماعية معزولة عن المحيط الاقتصادي، كما يتطلب الأمر على المدى الطويل الاعتماد على التكنولوجيات الدقيقة والطاقات المتجددة، وكذا الاقتصاد المبني على المعرفة؛ (حيدوشي و وعيل، 2017، الصفحات 340-341)
- **إزالة العوائق التي تواجه الشركات الوطنية القائمة** ورفع قدرتها على اكتشاف الذات، بحيث يتوجب إعطاء الأولوية للمنتجات التي حاولت شركات محلية إنتاجها بشكل طبيعي ودراسة العوائق التي منعت هذه الشركات من تطوير إنتاجها، بالإضافة إلى العمل على الحد من الحواجز القائمة في وجه الشركات الأخرى التي قد تحاول دخول السوق؛ بالموازاة مع ذلك يجب العمل على تعزيز قدرة الشركات الوطنية على استكشاف نشاطات وقطاعات اقتصادية جديدة، للتعرف على تكلفة الإنتاج ومستوى المخاطر والعوائد عليها خاصة من خلال تهيئة الظروف والعوامل الملائمة للبحث والتطوير والابتكار؛
- **التوجه إلى قطاعات تتيح تنويع الاقتصاد الوطني**، بداية بإعطاء رؤية مستقبلية للاستثمار في الطاقات المتجددة، وتعزيز الاستثمار في القطاع الفلاحي، الذي يُمكن من خلق مناصب شغل، ويعمل على تكثيف الإنتاج في عدد معتبر من المنتجات، كما يمكن أيضاً تنويع الاقتصاد الوطني من خلال قطاعات أخرى كالزراعة الغذائية، الهندسة والدراسات، تكنولوجيات الإعلام والاتصال والسياحة المحلية؛

- **زيادة العمالة في القطاع الخاص**، خاصة وأنه بدأ الاعتماد على هذا القطاع لجلب التكنولوجيات العالية والإنتاجية إلى القطاعات غير النفطية، كما أن تشجيع العمل في القطاع الخاص يمكن أن يرافقه رفع جودة التعليم وتنمية المهارات من أجل دفع الإنتاجية والمنافسة في التوظيف في القطاع الخاص؛
- **بناء قاعدة صناعية تدعم التنويع**، ويكون ذلك عن طريق تنفيذ سياسة صناعية جديدة، والتركيز على القطاعات التصديرية، وكذا تعزيز الروابط التي تقوم على التجمعات الصناعية؛
- **تعزيز الحوكمة الاقتصادية** بدابة بالقضاء على الرشوة والفساد الإداري، وتحسين الشفافية وآليات الرقابة من خلال توسيع صلاحيات البرلمان، فيما يتعلق بالرقابة على المال العام؛
- **ترشيد الإنفاق العام** عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد وتوزيعها حسب الأولويات، وإحداث توازن بين الاستثمار في رأس المال البشري والاستثمار في القطاعات الإنتاجية التي تمثل القيمة المضافة للاقتصاد؛
- **إحداث درجة أكبر من التفاعل بين القطاعين العام والخاص** في مجالات ونشاطات عديدة ومتنوعة، تعمل على تقليص دور القطاع العام وتفسح المجال للقطاع الخاص.
- **إعادة النظر في كيفية إدارة أموال صندوق ضبط الموارد**، وذلك بالاستثمار ضمن مجموعة من الخيارات، كالاستثمار وفق الصيغ الاستثمارية الإسلامية؛
- **وضع برامج رقابة مستمرة** على أداء المؤسسات وتوجيهها إلى القطاعات التي تخدم تنويع الاقتصاد؛
- **وضع خطة بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي** تعمل على التخفيض من التمويل المعتمد على الإيرادات النفطية تدريجياً.

6.خاتمة

توجد العديد من التحديات التي تقف حائلاً أمام الاقتصادات النفطية العربية، دون التخلص من تبعيتها المفرطة للنفط، والحد من تأثير تقلبات أسعاره على اقتصاداتها مستقبلاً، على الرغم من انتهاج هاته الاقتصادات سياسات مختلفة لتجنب آثار تقلبات أسعار النفط، فقد استخدمت عائداتها النفطية لبناء البنية التحتية، وتبنت أسعار متحفظة في تقديرات

إيرادات ميزانياتها، إضافة إلى إنشاء صناديق سيادية تضمن استقرار عائداتها النفطية، كما عملت على تخفيف وإزالة كافة القيود المفروضة على الاستثمار في المشاريع، التي من شأنها خدمة التنويع الاقتصادي، إلا أنه وبالرغم من النتائج المعتبرة التي حققتها هذه الدول في مجال تنويع صادراتها، يبقي النفط يلعب دور المسيطر على اقتصاداتها، وبالتالي هناك الكثير مما يلزم القيام به لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، وفك ارتباطها المفرط بقطاع النفط.

1.6 النتائج المتوصل إليها:

- إن تقلب أسعار النفط يعرقل الجدية في عملية التنويع التي تتبعها الدول العربية المصدرة للنفط، ففي فترات تدني أسعار النفط يكون التنويع هدفاً أساسياً، بينما في فترات ارتفاع أسعار النفط يتم صرف النظر عن الإلحاح إلى ضرورة تخفيف الاعتماد على النفط، ومن هنا يكن القول أن الرغبة في التنويع كانت تتناسب عكسياً مع تطور سعر النفط؛
- أظهرت نتائج تحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط، أن هذه الأخيرة تتجه نحو تحقيق التنويع الاقتصادي، وهو ما يوحي بأن جهود هذه الدول في سبيل تنويع اقتصاداتها قد بدأت تأتي ثمارها؛
- ضعف أداء الاقتصاد الوطني وعدم قدرته على تنويع الاقتصاد والخروج من التبعية النفطية، بالرغم من البرامج التنموية الضخمة التي مست كل القطاعات الاقتصادية، ويعود ذلك لعدم إتباع إستراتيجية تنموية واضحة المعالم والأهداف، وغياب مؤشرات الحوكمة وضعف مؤشرات التنافسية؛
- بينت الإحصائيات التي تم الاعتماد عليها في تحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي، أن الاقتصاد الجزائري مستمر في التبعية للقطاع النفطي، ولم يعرف بعد مستوى التنويع الاقتصادي؛
- إن العمل على وضع استراتيجية تمكن من تنويع الاقتصاد الجزائري، يمثل تحدياً يجب رفعه لتقليص درجة التبعية لتغيرات أسعار النفط على المستوى العالمي.

2.6 الاقتراحات:

- يجب توجه السياسات العامة للاستثمار نحو التغلب على تبعية الاقتصاد للموارد النفطية، وذلك بتركيز الاستثمار في المجالات التي تضمن تنويع القاعدة الإنتاجية؛
- ضرورة الوقوف على نقاط القوة والضعف، الفرص والتهديدات التي تواجه القطاعات غير النفطية، حتى يتسنى تنميتها وتطويرها؛
- ضرورة الإسراع في ضبط الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية، بتفعيل عمليات الخصخصة، وكذا تعزيز التسيير الأمثل للموارد النفطية؛
- ضرورة إتباع استراتيجية بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي، والابتعاد عن السياسات الظرفية والمؤقتة.

7. قائمة المراجع

1.7. المراجع باللغة الأجنبية:

- International Monetary Fund. (2015). *UNITED ARAB EMIRATES: Article Iv Consultation-Press Release; and Staff Report.* USA: IMF.
- kamiar, m., Jeffrey B, N., & Hoda, s. (2018, October). Reforming Fiscal Institutions in Resource- Rich Arab Economies: Policy Proposals. *Working Paper No. 1228* . Economic Research Forum.
- Le- Yin, Z. H. (2003, October 18-19). Workshop on Economic Diversification. Islamic Republic of Iran, Teheran: UNFCCC.
- paul, G. H. (2008, July). Institutions and Diversification of the Economies in Transition: Policy Challenges. *Discussion paper* . CENTRE FOR ECONOMIC REFORM AND TRANSFORMATION School of Management and Languages: Heriot-Watt University.
- United Nations. (2011). Economic Diversification in Africa: A Review of Selected Countries. Office of the Special Adviser on Africa.

2.7. المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب:

- محمد عبيد كصب الجبوري نوري. (2014). تجربة دول الخليج العربي في التنويع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية (المجلد 01). الاسكندرية- مصر: الكتاب الجامعي الحديث.

ب. المقالات:

- أسماء بللعما، و دحمان بن عبد الفتاح. (2018). استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية (المجلد 07، العدد 01)، 329-353.
- حالوب كاظم معلة، و علي محمد أحمد. (2015). الاقتصاد العراقي بين الهيمنة الريعية وإمكانية التنويع الاقتصادي المستقبلية. مجلة المنصور (العدد 02)، 68-43.
- عاشور حيدوشي، و ميلود وعيل. (جوان, 2017). أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات (العدد05)، 321-343.
- عاطف لافي مرزوك، و عباس مكي حمزة. (2014). التنويع الاقتصادي، مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية (المجلد 08، العدد 31)، 56-81.
- محمد سعيد عميرة. (2002). اقتصاد دولة الامارات العربي المتحدة: الانجازات المحققة والتطلعات المستقبلية. مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية، 01-20.
- ناجي التوني. (يونيو, 2002). مسيرة التنويع الاقتصادي في الوطن العربي. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية (المجلد 04، العدد 02)، 05-01.
- وزارة الطاقة: الإمارات العربية المتحدة. (2017). مجلة وزارة الطاقة .

ج. المداخلات:

- سامية فقير، و علي عبابة. (02،03 نوفمبر 2016). دور القطاع الزراعي في التنويع الدخل للاقتصاد الجزائري. مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة. الوادي: جامعة حمه لخضر الوادي- الجزائر.
- عمار عماري، و وليد محمادي. (11، 12 مارس 2013). آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر. مداخلة ضمن ملتقى دولي حول: تقيم آثار برامج الاستثمارات العامة

انعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2014. سطيف- الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1.

- فاطمة حسن، و سلمى داود. (29-27 مارس 2017). واقع ومعوقات التنوع الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية (دراسة تحليلية لأثر الإنفاق العام على تنوع الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة للفترة 1995-2015 مقارنة بتجارب دولتي ماليزيا والإمارات العربية المتحدة. مداخلة ضمن المؤتمر السنوي لجمعيةالاقتصاد السعودية.
- وهيبة عبد الرحمان، و آخرون. (02، 03 نوفمبر 2016). تجربة الامارات العربية المتحدة في التنويع الاقتصادي مع التركيز على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال. مداخلة ضمن الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة. الوادي، جامعة حمه لخضر الوادي- الجزائر.

د. مواقع الانترنت:

- اللجنة الاقتصادية لإفريقيا: مكتب شمال إفريقيا. (2018). الإقتصاد الأخضر في الجزائر: فرصة لتنويع الإنتاج الوطني وتحفيزه. تاريخ الاسترداد 15 07, 2018، من https://www.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/SROs/NA/AHEGM-ISDGE/egm_ge-algeria_ar.pdf
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. (2017). تاريخ الاسترداد 02 02, 2017، من http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. (2018). تاريخ الاسترداد 17 07, 2018، من http://www.andi.dz/index.php/ar/presse/1457-charte-sur-le-partenariat-societaire-une-plateforme-pour-la-relance-et-la-diversification-de-l-economie
- حامد عبد الحسين الجبوري. (2016). التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية. تاريخ الاسترداد 08 10, 2016، من مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية: http://burathanews.com/arabic/studies/303451
- وكالة الأنباء الجزائرية. (2018). فتح رأس مال بعض الشركات العمومية هدفه الزيادة من مردوديتها. تاريخ الاسترداد 17 07, 2018، من http://www.aps.dz/ar/economie/51443-2017-12-23-16-25-57

هـ. رسائل الماجستير والدكتوراه:

- إبراهيم بلقلة. (2015/2014). سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط- مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.

و. مراجع أخرى:

- بوابة جدة الاقتصادية. (ماي, 2015). تحليل الاقتصاد الكلي للمملكة العربية السعودية. بوابة جدة.
- شانتا ديفاراجان، و ليلى متقي. (2016). أسعار النفط...إلى أين؟ الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا . واشنطن: البنك الدولي.
- صندوق النقد الدولي. (23 ديسمبر, 2014). مجلس التعاون الخليجي: هبوط أسعار النفط يبرز الحاجة إلى تنويع اقتصادات الخليج. النشرة الإلكترونية لصندوق النقد الدولي.
- صندوق النقد العربي. (2017). النظم الضريبية وضريبة القيمة المضافة في الدول العربية. ابوظبي، الإمارات العربية المتحدة.
- علي بدوي، و أبو بكر أحمد. (2010). القطاع الخاص والسياسة الإقتصادية في دولة الإمارت العربية المتحدة. *دراسات إقتصادية*. أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
- هبة عبد المنعم. (يناير, 2012). أداء الاقتصادات العربيةخلال العقدين الماضيين: ملامح وسياسات الاستقرار. صندوق النقد العربي.
- وزارة الاقتصاد. (2016). التقرير الاقتصادي السنوي لسنة 2016. الإمارات العربية المتحدة.